

## اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية في تداول لغير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية

الباحثة : سالي محسن ثجيل أ.م.د. عقيل عبد محمد عباس

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

Email: [salevali300@gmail.com](mailto:salevali300@gmail.com) Email: [aqeel.abass@uobasrah.edu.iq](mailto:aqeel.abass@uobasrah.edu.iq)

ORCID: <https://orcid.org/0009-0006-2488-4834>

المستخلص :

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخ ( 19 / 7 / 2023 ) عقوبات على 14 مصرفا عراقيا منها 13 مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية لمنعها من تداول الدولار الامريكي تشكل هذه المصارف المعاقبة والبالغة عددها 13 مصرفا نسبة ( 29.5% ) من اجمالي المصارف العراقية المدرجة في سوق الاوراق المالية والبالغ عددها 44 مصرفا وتشكل ما نسبته ( 48.3% ) من اجمالي المصارف الاسلامية والبالغة عددها 29 مصرفا ، فضلا على انها تشكل نسبة ( 19% ) من اجمالي المصارف الاهلية في العراق والبالغ عددها 74 مصرفا . تهدف الدراسة بتحليل اقتصادي وقياسي إلى بيان اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية الثلاثة عشرة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ولتحقيق هذا الهدف استعمل الباحثان بيانات اسبوعية لمدة 55 اسبوعا اي من تاريخ 20 / 11 / 2022 ولغاية 2024/2/1 منها 30 اسبوعا قبل تاريخ فرض العقوبات و 25 اسبوعا بعد فرض العقوبات .

اعتمدت الدراسة البحث عن اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية من خلال استعمال نموذج الانكسار الهيكلية ( **Chow breaking test** ) اذ لا بد ان ينعكس اثر العقوبات في انكسار معادلة الاتجاه العام ، وتوصلت الدراسة الى ان العقوبات الامريكية على المصارف العراقية قد ادت الى انخفاض المتوسط الاسبوعي الى عدد الاسهم المتداولة وقيمتها لغير العراقيين -شراء. يوصي الباحثان بدراسة اتخاذ بعض الإجراءات من قبل البنك المركزي بحق المصارف العاملة في العراق والتزامهم بالقوانين والمعايير الدولية وذلك لكي تجنب المصارف مخاطر العقوبات الامريكية.

الكلمات المفتاحية : العقوبات الامريكية ، المصارف العراقية ، سوق العراق للأوراق المالية ، تداول لغير العراقيين - شراء ، نموذج شاو .

## **The impact of US sanctions on Iraqi banks on trading by non-Iraqis in the Iraqi Stock Exchange**

**Researcher: Sally Mohsen Thajeel Dr. Aqeel Abd Muhammad Abbas**

**University of Basrah / College of Administration and**

**Economics / Department of Banking and Financial Sciences**

### **Abstract:**

On July 19, 2023, the United States of America imposed sanctions on 14 Iraqi banks, including 13 banks listed on the Iraq Stock Exchange, to prevent them from trading the US dollar. These 13 sanctioned banks constitute (29.5%) of the total Iraqi banks listed on the stock market, which number 44 banks, and constitute (48.3%) of the total Islamic banks, which number 29 banks. In addition, they constitute (19%) out of the total number of private banks in Iraq, which number 74. The study aims, through economic and econometric analysis, to demonstrate the impact of US sanctions on the thirteen Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange on trading for non-Iraqis on the Iraqi Stock Exchange. To achieve this goal, the researchers used weekly data for a period of 55 weeks, i.e. from November 20, 2022 until February 1, 2024, including 30 weeks before the date of imposition of sanctions and 25 weeks after the imposition of sanctions. The study was based on researching the impact of the US sanctions on Iraqi banks through the use of the structural breakdown model (breaking test Chow), as the impact of the sanctions must be reflected in the breakage of the general trend equation. The study concluded that the US sanctions on Iraqi banks have led to a decrease in the weekly average to Number of shares traded and their value for non-Iraqis – purchase. The researchers recommend studying taking some measures by the Central Bank against banks operating in Iraq and their compliance with international laws and standards in order to protect the banks from the risks of US sanctions.

**Keywords:** US sanctions, Iraqi banks under sanctions, Iraq Stock Exchange, Trading for non-Iraqis – purchase , Chow model.

## المقدمة

تعد منظومة العقوبات الاقتصادية الامريكية من اقوى شبكة العقوبات حول العالم الامر الذي يعود لحجم مشاركة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي. فهي بمثابة وسيلة أكره في العلاقات الدولية يتم فرضها من قبل الولايات المتحدة الامريكية على الدول المخالفة للقواعد والقوانين الدولية بهدف الازعان لمطالب الدول الكبرى او يتم فرضها على الافراد المخالفين للقوانين او حتى فرض العقوبات على عدد من القطاعات او الشركات او المؤسسات المالية. ومن اهم انواعها هي العقوبات الاقتصادية والتي تعد من اكثر العقوبات تأثيرا التي تهدف الى الاضرار بالحياة الاقتصادية داخل بلد معين.

تحد العقوبات التي تم فرضها من قبل الولايات المتحدة الامريكية على القطاع المصرفي العراقي من نمو هذا القطاع الحيوي وتزعزع النظام المالي في العراق ، تم فرض عقوبات على (14) مصرفا عراقيا منها (13) مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية وهو موضوع دراستنا.

وفي ضوء هذا البحث سوف نوضح اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية التي تحت طائلة العقوبات في اداء مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

## أولا : مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما هو اثر فرض العقوبات الامريكية على عدد من المصارف العراقية في التداول لغير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية ؟

ومن السؤال الرئيس يمكن أن تصاغ الأسئلة الفرعية التالية :-

1. ما اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية في عدد الأسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية ؟

2. ما اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية في قيمة التداول لغير العراقيين – شراء في سوق العراق للأوراق المالية؟

### ثانيا : أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية دور الأسواق المالية في تحفيز النشاط الوطني من جهة ودور الاستثمار الاجنبي في تفعيل وتنشيط أداء الأسواق المالية من جهة أخرى بمعنى تستمد أهميتها من دور سوق العراق للأوراق المالية في تحفيز الاقتصاد العراقي ودور استثمار غير العراقيين في تفعيل أداء سوق العراق للأوراق المالية وتنشيطه فضلا عن أهميتها المستمدة من أهمية موضوعها وحدثته في العراق.

### ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

1. التعرف على مفهوم العقوبات والأسباب وأنواع هذه العقوبات.
2. طرح فكرة مبسطة عن واقع المصارف تحت طائلة العقوبات في النظام المصرفي.
3. دراسة اثر العقوبات الامريكية في التداول لغير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية.

### رابعا : فرضية الدراسة

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها لا يوجد تأثير جدي وواضح للعقوبات الأمريكية على المصارف العراقية في التداول لغير العراقيين- شراء في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن الفرضية الرئيسية يمكن أن تصاغ الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعقوبات الأمريكية على عدد الأسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية .

2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعقوبات الأمريكية على القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية .

### خامسا : حدود الدراسة:

**الحدود الزمانية للدراسة :** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للدراسة في سلسلة بيانات زمنية اسبوعية لمؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (55) اسبوع منها (30) اسبوع قبل فرض العقوبات الأمريكية على المصارف أي من تاريخ ( 2022/11/20 ) لغاية ( 2023/7/13 ) ، و (25) اسبوع بعد فرض العقوبات أي من تاريخ ( 2023/7/16 ) ولغاية ( 2024/2/1 ) ، وقد تم تحديد هذه المدة على وفق الاعتبارات الإحصائية.

**الحدود المكانية للدراسة :** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الاقتصاد العراقي .

### سادسا: مجتمع الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة سوق العراق للأوراق المالية

### سابعا : أسلوب الدراسة :

تستعمل الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والكمي للوصول الى النتائج التي تخدم هذا البحث ومن خلال:

1. الرسم البياني.

2. اختبار الفرضيات باستخدام نموذج (Chow).

## المبحث الأول:

### الاطار المفاهيمي

#### أولاً: مفهوم العقوبات :

تكاد كلمة العقوبات ( **sanction** ) في المعنى اللغوي تتطابق مع كلمة الجزاء والذي يحمل في دلالته معنيين اذ تعد النتيجة الإيجابية أو السلبية لأفعال معينة وهي عبارة عن عقوبة خاصة لضمان تطبيق القانون ، فضلا على أنها إجراء ردعي تقوم به سلطة معينة في القانون ( **Adel , 2012: 9** ).

#### العقوبات في الفكر الاقتصادي

لم تعط أي من المواثيق الدولية (عهد عصبة الامم وميثاق الأمم المتحدة) تعريفا محددا للعقوبات الاقتصادية العالمية ، وإنما اقتصرت هذه المواثيق على تعداد بعض الطرق والوسائل المستعملة لتطبيق هذا النوع من العقوبات ( **Radwan, 2018** ) (781) تعتمد هذه العقوبات على الوسائل الاقتصادية التي تتبناها حكومات الدول في اشكال منفردة أو جماعية أو في إطار منظمات عالمية أو دولية أو إقليمية ضد دول ذات سيادة أو وحدة تنظيمية غير سيادية مثل المنظمات والافراد والشركات ( **Ammar , 2020 :192** ).

فضلا عن انها إجراءات تطبقها الدول الكبرى على الدولة المعتدية وذلك لمنعها من ارتكاب أي عمل عدواني أو لغرض إيقاف الاعمال العدوانية التي قد بدأت بها ( **Malika, 2023: 11** ). وبالتالي يُنظر إليها باعتبارها أداة للدبلوماسية القسرية ويهدف استخدامها إلى إقناع الهدف بذلك إما الإذعان لمطالب المرسل أو تحمل العواقب ( **Felbermayr , 2021:3** ).

وفي الفكر المالي تعرف العقوبات المالية بانها امتناع البلد المرسل عن إجراء معاملات مالية أو تحويلات مالية أو اعاقة الاستثمارات إلى البلد المستقبل واستعمال نفوذها في المؤسسات المالية الدولية لتعطيل أية علاقة مالية أو مساعدة فنية للدولة

الخاضعة للعقوبات (Heydarian et al, 2022:71). وتعرف العقوبات المالية ايضا على انها سحب العلاقات التجارية والمالية العرفية لأغراض السياسة الخارجية والأمنية او هي الانسحاب المتعمد بايعاز من الحكومة، أو التهديد بالانسحاب من العلاقات التجارية أو المالية العرفية (Brown, 2020:15).

وينبغي الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية تستطيع فرض عقوبات على دول اخرى منطلقه من ضخامة الاقتصاد الامريكي والذي يشكل نموه محركا لنمو الاقتصاد العالمي (Al-Battat, Judeh, 2011: 4).

من خلال ما ورد يمكننا أن نضع ملامح أساسية للعقوبات الاقتصادية الدولية وهي:

1. إجراءات تقوم بها الدول والمنظمات الدولية المؤهلة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. إجراء قسري يطبق على الدولة بشكل إجباري وانه يحمل أذى ويلحق بها أضرارا في مصالحها الاقتصادية والمالية والسياسية.
3. تستهدف هذه الاجراءات سلوك دولة العدوان في حماية مصالح الدول الأخرى و الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .
4. شكل من أشكال الحرب فضلا عن انها إجراء يؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والاقتصادية ويترك تأثيره الاجتماعي والنفسي لدى المجتمع.

## ثانيا : أنواع العقوبات Types of sanctions

يتم التعبير عن العقوبات عادة بأشكال عدة ذلك لان مفهوم العقوبات بحد ذاته ليس مفهوما واحدا اذ يتم تقسيمه على عدد من الأشكال المختلفة من زوايا عدة مثل

العقوبات الاقتصادية بأنواعها التجارية والمالية والعقوبات الرسمية وغير الرسمية وكما يأتي:

### 1. العقوبات الاقتصادية :

وهي من أكثر العقوبات نشاطا وتأثيرا وأكثرها أهمية لكونها على مساس مباشر باقتصاد الدولة المستهدفة وتكون على أنواع عدة منها عقوبات تجارية وعقوبات مالية وكالاتي:

أ. **العقوبات التجارية:** وتكمن هذه العقوبات عندما تهدد دولة ما بإلحاق اضرار اقتصادية وهي من اشد العقوبات المفروضة على الدولة او الدول المستهدفة وتكون اما على شكل تقليص أو منع للتعاملات الاستثمارية والتجارية وذلك من خلال تحديد الحد الأقصى لكمية السلع المسموحة باستيرادها وتصديرها (Radwan , 2018 : 784).

ب. **العقوبات المالية:**

وهي كل ما يخص بإعاقه التدفقات المالية وهي على اشكال عدة تتمثل بتقييد تدفق التمويل التجاري و الحد من الاعتمادات أو منع الوصول إلى الأسواق وحظر المعاملات الدولية علاوة على حجب المساعدات المالية الثنائية (Brown, 2020: 17).

### 2. العقوبات الرسمية وغير الرسمية:

وتقسم هذه العقوبات بحسب الجهة التي تفرضها ويمكن توضيحها بالشكل الآتي ( Jentleson, 2022: 12 ):



**B العقوبات الرسمية :** هي تلك التي تفرضها حكومة أو مؤسسة دولية. وفي الولايات المتحدة، قد يتم ذلك بموجب تشريع صادر عن الكونغرس أو بموجب أمر تنفيذي رئاسي اما بالنسبة للأمم المتحدة، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن.

**B العقوبات غير الرسمية :** هي تلك العقوبات التي تفرض تحت السلطات الحكومية مثل الشركات والأفراد داخل بلدانها على فرضها من دون نشرها رسمياً. وتعد الصين الممارس الرئيس للعقوبات غير الرسمية.

### 3. العقوبات الذكية :

تعد سياسة العقوبات الذكية وهي تلك السياسات التي تفرض الضغوط القسرية على الافراد والكيانات المحدودة وتقييد المنتجات أو الأنشطة الانتقائية ، مع التقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان الأبرياء ومن ثم فإن معظم الكتاب يعدون فرض العقوبات ذكيا وذلك عندما يؤخذ بعين الاعتبار الآثار الانسانية في الدولة المعاقبة ويكون تصميم العقوبات لديه تأثير أعلى على المجموعة المستهدفة مع الحد من معاناة المدنيين

(Al-Daruzi, 2022: 983).

وبالتالي فهي عقوبات تستهدف مسؤولين محددین أو وظائف حكومية من دون الإضرار بالاقتصاد ككل وفرض مشقة استثنائية على عامة الناس. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الدول المرسله بشكل متزايد على حظر الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول، فضلا عن العقوبات المصرفية الانتقائية والتي تنطوي على قيود منتجات أو تدفقات مالية معينة مثل فرض قيود على الإقراض العام والخاص لبلد مستهدف من دون قيود على التجارة (Hufbauer et al, 2007: 138).

## المبحث الثاني

### واقع المصارف العراقية تحت العقوبات الامريكية

شهد الاقتصاد العراقي مجموعة من العقوبات فرضت من قبل الولايات المتحدة الامريكية على بعض مصارف العراق البالغة عددها (14) مصرفا منها (13) مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية ،تشكل هذه المصارف المعاقبة والبالغة عددها 13 مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية من اصل 44 مصرفا تمثل ما نسبته (29.5%) من اجمالي المصارف العراقية المدرجة في سوق الاوراق المالية، في حين بلغت نسبة المصارف المعاقبة (48.3%) من اجمالي المصارف الاسلامية والبالغة عددها 29 مصرفا ، فضلا على انها تشكل نسبة (19%) من اجمالي المصارف الاهلية في العراق والبالغ عددها 74 مصرفا . وسنقوم بتسليط الضوء على واقع المصارف العراقية تحت العقوبات الامريكية من خلال الاتي :

**1. مصرف عبر العراق للاستثمار:** أسس مصرف عبر العراق للاستثمار شركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي قدره (264) مليار دينار عراقي في 21/5/2006 ، وتم زيادة رأس المال مرات عدة ليصبح بقيمة اجمالية (565) مليار دينار عراقي كما في 31/12/2021 (The bank's annual report for the year 2022: 16, 60).

اما مجموع الموجودات كانت (567,023) مليار دينار عراقي و بلغت فروع المصرف في العراق (3) منها (2) في بغداد و (1) في باقي المحافظات، في حين بلغ عدد الموظفين (147) موظفا (Annual Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120).

**2. المصرف الدولي الإسلامي:** أسس المصرف الدولي الإسلامي شركة مساهمة بتاريخ 22/10/2015 ، بلغ رأس المال المدفوع للمصرف بمقدار (260) مليارا (The bank's annual report for the year 2022: 25, 72). في

حين كان مجموع موجودات المصرف حوالي (633,186) مليار دينار عراقي و بلغ عدد فروع المصرف (6) منها (3) في بغداد و (3) في باقي المحافظات اما عدد العاملين فقد بلغ (211) متنسبا ( ) **Annual Statistical Bulletin of the** (Central Bank 2022: 119-120).

**3. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:** أسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار شركة مساهمة في 23\8\2001 برأسمال اسمي مدفوع مقداره (1) مليار عراقي تمت زيادة رأس مال المصرف من تاريخ تأسيسه مرات عدة ليصبح رصيده كما في 31\12\2022 (252) مليار دينار عراقي ( ) **The bank's annual report for the year 2022: 16,40** و بلغت عدد فروع المصرف (11) منها (3) في بغداد و (8) باقي المحافظات و بلغ عدد العاملين (128) في حين ان مجموع الموجودات (858,282) مليار دينار عراقي ( ) **Annual Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120**.

**4. مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل:** وهي شركة مساهمة خاصة تم تحويل نشاطها من شركة المؤتمن للتحويل المالي الى مصرف إسلامي في 16/2/2016 بعد زيادة رأس مالها من (45) مليار دينار إلى (100) مليار دينار في ذات التاريخ ومن ثم الى (250) مليار دينار بتاريخ 28/11/2016 ( ) **Annual report of Zain Iraq Islamic Bank for Investment and Finance for the year 2022: p. 5** و بلغ مجموع الموجودات (626,631) مليار دينار عراقي في حين بلغت عدد فروع المصرف (3) منها (2) في بغداد بينما بلغ عدد العاملين داخل المصرف (33) ( ) **Annual Statistical Bulletin of the** (Central Bank 2022: 119-120).

**5. مصرف سومر التجاري :** أسس مصرف سومر التجاري شركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي مدفوع بالكامل و قدره (400) مليون دينار وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله مرات عدة الى ان وصل رأس المال الى مبلغ قدره (250) مليار دينار عراقي ( The bank's annual report for the year 63 :2022). بلغ عدد فروع المصرف لغاية 31 كانون الاول 2022 (9) فروع عاملة داخل البلاد (6) منها منتشرة في العاصمة بغداد وثلاثة فروع منتشرة في المحافظات الاخرى بينما بلغ عدد العاملين داخل المصرف (128) في حين كان مجموع الموجودات (333,890) مليار دينار عراقي ( Annual Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120).

**6. مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل:** أسست شركة الطيف للتحويل المالي شركة مساهمة خاصة في 8\1\2006، برأسمال قدره (100) مليون دينار وتم زيادة رأسماله مرات عدة الى ان وصل رأس المال الى مبلغ قدره (250) مليار دينار عراقي (4 : The bank's annual report for the year 2022). في حين كان مجموع الموجودات لدى المصرف (595,129) مليار دينار عراقي و بلغ عدد الفروع لدى المصرف (18) منها (5) منتشرة في محافظة بغداد و (13) في باقي المحافظات ، بينما بلغ عدد العاملين (573) داخل المصرف ( Annual Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120).

**7. مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل:** يعد مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل شركة مساهمة خاصة عراقية برأسمال مقداره (250) مليار دينار عراقي ( : The bank's annual report for the year 2022: 42, 43). في حين كان مجموع الموجودات (375,117) مليار دينار عراقي و بلغت عدد فروع المصرف (11) ، منها (5) في العاصمة بغداد و(6) منتشرة في باقي

محافظات البلاد بينما كان عدد العاملين داخل المصرف (74) (Annual

**Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120**).

8. **مصرف الراجح الاسلامي للاستثمار والتمويل: أسس المصرف شركة**

مساهمة خاصة عراقية للتحويل المالي في تاريخ 2008\2\3 وبرأسمال قدره (500)

مليون دينار مدفوع بالكامل ، تم زيادة راس المال الى (250) مليار دينار في تاريخ

2017\10\25 (The bank's annual report for the year 2022: 65).

في حين كان مجموع الموجودات (378455) ، بلغ عدد الفروع لدى المصرف (3)

جميعها في بغداد بينما كان عدد العاملين (25) (Annual Statistical Bulletin

**of the Central Bank 2022: 119-120**).

9. **مصرف المستشار الاسلامي : أسس المصرف شركة مساهمة خاصة في**

26/11/2017 براس مال قدره (100) مليار دينار عراقي مدفوعة بالكامل، تمت

زيادة رأسمال المصرف مرات عدة حتى اصبح راس المال المدفوع 250 مليار في

30/12/2019 (التقرير السنوي للمصرف لسنة 2022 : 61). بينما كان مجموع

الموجودات (374,206) مليار و بلغ عدد الفروع للمصرف (5) منها (2) في بغداد

و (3) منشرة في باقي المحافظات البلاد بينما كان عدد العاملين (65) (Annual

**Statistical Bulletin of the Central Bank 2022: 119-120**).

10. **مصرف القرطاس الاسلامي للاستثمار والتمويل: أسس مصرف**

القرطاس الاسلامي للاستثمار والتمويل شركة مساهمة خاصة في تاريخ 2016/9/5

برأسمال قدره (250) مليار دينار عراقي (The bank's annual report for

the year 2022: 59). بلغ عدد الفروع للمصرف (4) منها (3) منتشرة في بغداد

بينما بلغ عدد العاملين لديه (82) موظفا ،في حين كان مجموع الموجودات للمصرف

(303,208) مليار دينار عراقي (Annual Statistical Bulletin of the

**Central Bank 2022: 119-120**).

**11. مصرف أربيل للاستثمار والتمويل :** أسس مصرف أربيل للاستثمار والتمويل في 20/4/2009 برأسمال مقداره (50) مليار دينار تم زيادة رأسمال المصرف مرات عدة ليصبح اجمالي راس المال المصرح به (265) مليار دينار في عام 2013 (8: **The bank's annual report for the year 2022**). بينما كان مجموع الموجودات ( 583,091 ) في حين كان عدد الفروع العاملة للمصرف (4) فقط منها فرع واحد في العاصمة بغداد و (3) منتشرة في باقي المحافظات بينما كان عدد العاملين لديه (110) ( **Annual Statistical Bulletin of the** ) (Central Bank 2022: 119-120).

**12. مصرف الثقة الدولي الإسلامي:** أسس مصرف الثقة الدولي الإسلامي شركة مساهمة خاصة عراقية بتاريخ 19 / 4 / 2009 برأسمال قدره (100) مليار دينار عراقي، تم زيادة راس المال عدة مرات ليصبح راس المال المدفوع (250) بتاريخ 13 أيلول 2017 ( **The bank's annual report for the year 2022**: 27). بينما كان مجموع الموجودات (487,356) مليار دينار و بلغ عدد الفروع للمصرف (16) منها (4) في بغداد و (12) منتشرة في مختلف محافظات العراق بينما كان عدد العاملين (329) ( **Annual Statistical Bulletin of** ) (the Central Bank 2022: 119-120).

**13. مصرف ايلاف الاسلامي :** أسس مصرف ايلاف الاسلامي تحت اسم مصرف البركة للاستثمار والتمويل في ١٨ / آذار / ٢٠٠١ برأس مال مقداره (٢) مليار دينار عراقي وقد تم زيادة راس المال مرات عدة ليصل الى (250) مليارا في 2015/12/31 ( **The bank's annual report for the year 2022**: 29, ) (60). بينما كان مجموع الموجودات(512,030) مليار دينار و بلغ عدد فروع المصرف (17) منها (8) منتشرة في العاصمة بغداد و (9) في باقي المحافظات في حين كان عدد العاملين (235) عاملا ( **Annual Statistical Bulletin of the** ) (Central Bank 2022: 119-120).

## المبحث الثالث

### الجانب العملي

#### اولاً: اختبار التغير الهيكلي Chow

يعد اختبار تشاو طريقة معروفة جيداً في الاقتصاد القياسي لقد تم تصميمه في الأصل لتحليل المتغيرات نفسها التي تم الحصول عليها في مجموعتين مختلفتين من البيانات لتحديد ما إذا كانت متشابهة بما يكفي لتجميعها معاً، تصميم انقطاع الانحدار هو المكون من مجموعتين للاختبار الاختبار المسبق والاختبار اللاحق وتعد الطريقة المعتادة لتحليل البيانات المجمعّة باستعمال هذا التصميم هي الانحدار المتعدد بمتغير وهمي واحد يمثل قيمة القطع (Lee , 2008: 46). يقوم إجراء هذا الاختبار الشهير بتقسيم العينة على فترتين فرعيتين، ويتم تقدير المعلمات لكل فترة فرعية ومن ثم اختبار المساواة بين مجموعتي المعلمات باستعمال اختبار (F) الكلاسيكي الإحصائية ويعد هذا الاختبار شائعاً لسنوات عديدة وتم توسيعه ليشمل معظم نماذج الاقتصاد القياسي (Hansen , 2001: 118). تم اختراع اختبار تشاو من قبل الاقتصادي غريغوري تشاو (1960) في الاقتصاد القياسي، يتم استخدام اختبار تشاو بشكل شائع في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار وجود كسر هيكلي في الاقتصاد الكلي اذ يحدث الانهيار الهيكلي عندما يكون هناك تحول غير متوقع في بيانات سلسلة زمنية (Adefabi & Abiola , 2021 :34).

#### ثانياً: خطوات احتساب اختبار التغيرات الهيكلية Chow.

يمكن الوصول الى نتائج اختبار تشاو على وفق الخطوات الآتية:

1. كتابة معادلة الانحدار البسيط للفترة الاولى والفترة الثانية وكالاتي (67 : 2019

، ( Muthuramu ،Maheswari ) :

$$y_1 = X_1\beta_1 + \varepsilon_1 \dots\dots\dots 1$$

$$y_2 = X_2\beta_2 + \varepsilon_2 \dots\dots\dots 2$$

اي ان :

**Y1, Y2** : يمثل المتغير العشوائي الذي يسمى الاستجابة أو المتغير التابع للمجموعة الأولى والمجموعة الثانية على التوالي

**β1, β2** : يمثل ثوابت أو معاملات لا تعرف قيمتها الدقيقة وبالتالي يجب تقديرها من البيانات التجريبية للمجموعة الأولى والمجموعة الثانية على التوالي .

**X1, X2** : يمثل المتغير الرياضي المستقل

**1ε , 2ε** : الخطأ العشوائي، وهو يعبر عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والتي لا ترجع إلى المتغير المستقل **X1** .

2. حساب بواقي الانحدار **RSS1, RSS2** باستعمال البيانات كافة، قبل التغير الهيكلي وبعده و مجموع بواقي الانحدار لحد الخطأ الكلية **RSSc**

3. استعمال القيم الثلاث واحتساب اختبار **F** باستعمال الصيغة الآتية (Lee, 2008) :

(47) :

$$F = \frac{RSSc - (RSS1 + RSS2) / K}{(RSS1 + RSS2) / n - 2k}$$

اذ ان :

**(RSSc)** : مجموع بواقي الانحدار الكلية المستخرجة من تقدير النموذج باستعمال الحجم (**n**) يعني على طول الفترتين معاً.

**(SSR1)** : مجموع بواقي الانحدار للفترة الاولى اي قبل تاريخ الانكسار .

**(RSS2)** : مجموع بواقي الانحدار للفترة الثانية اي بعد تاريخ الانكسار.

**K** عدد المعلمات ، **n** الحجم الكلي للعينة (Eke, et al , 2015 : 16).



4. اتخاذ القرار والاستنتاج المناسب اذ تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود

انكسار بنيوي مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود الانكسار (Aronu, )

(et al, 2019 : 15).

**فرضيات اختبار (chow) الانكسار الهيكلي.**

هناك فرضيتين باستعمال اختبار F لمعرفة ما إذا كان هناك تغيير هيكلي بين الفترتين قبل تاريخ الانكسار الخارجي وبعده حيث تنص الفرضية الصفرية (H0) على أن معامل الفترتين الفرعيتين متساوي ولا يوجد تغيير هيكلي بين الفترتين اما الفرضية البديلة (H1) تنص على انه يوجد انكسار هيكلي بين الفترتين ( Hansen 2001 , 118 )

في اختبار تشاو، إذا كانت إحصائية الاختبار (\*F) أكبر من إحصائية F الجدولية ينبغي رفض الفرضية الصفرية والعكس بالعكس (5: Otieno, et al , 2009).

**ثالثاً: نموذج شاو واختبار فرضيات الدراسة :**

تم تقدير ثلاث معادلات انحدار خطية الأولى لمجموعة البيانات الاسبوعية قبل فرض العقوبات ويمتد لمدة ثلاثين اسبوعاً من تاريخ 2022/11/20 ولغاية 7/133 والثاني لمجموعة البيانات الاسبوعية بعد فرض العقوبات ويمتد لمدة 25 اسبوعاً وذلك من تاريخ 2023/7/16 ولغاية 2024/2/1 ، بينما الأخير يمتد للفترة الاجمالية ككل وهي 55 اسبوعاً لذا تم عرض مستويين من التحليل لكل متغير من متغيرات الدراسة الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية من خلال اعطاء نتائج الاختبارات القياسية ، اذ يتم استعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير البيانات و تطبيق اختبار التغيرات الهيكلية (Breaking Chow test) لاختبار وجود انكسار هيكلي المحدد داخلياً في هذه الاسبوع .

تم حساب النتائج باستعمال جميع البيانات للمدة الزمنية المحددة قبل تاريخ فرض العقوبات الامريكية لمدة ثلاثين اسبوعاً وبعدها لمدة 25 اسبوعاً ، وذلك للتوصل

الى اثر العقوبات الامريكية على المصارف العراقية في اداء مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وهذا يكمن في التحقق من وجود انكسار هيكلية الذي يوضحه لنا اختبار (F) او اختبار شاو .

ولغرض توضيح هيكل النموذج القياسي المستعملة في البحث فانه تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج، والتي سيتم ايضاحها ازاء كل متغير من خلال ما يأتي:

**المتغير المستقل ورمز له بـ (X) :** وعبر عنه بالمدة الزمنية المقسمة على ثلاث فترات وهي الفترة قبل العقوبات (30) وبعد العقوبات (25) اسبوعا والفترة الزمنية الكلية المحددة بـ (55) اسبوع .

**المتغير التابع ويرمز له بـ (Y) :** وتم تحديد هذا المتغير من خلال متغيرين كل على حدة وهي (عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء ، القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء).

ويختلف حجم التداول عن قيمة التداول بأن حجم التداول هو كمية ما يتم تداوله من سندات وأسهم في سوق الاوراق المالية اما قيمة التداول فيقصد به كل ما يتم تداوله من قيم للأسهم والسندات بمختلف الاسعار في فترة زمنية معينة (23 & 16 : 2021

**(Al-Salem, Muhammad,**

ومن اجل اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على انه لا يوجد تأثير جدي وواضح للعقوبات الأمريكية على المصارف العراقية في التداول لغير العراقيين شراء في سوق العراق للأوراق المالية استعمال نموذج الانكسار الهيكلية وتم التوصل الى النتائج الموضحة ادناه وكما يأتي :

**1. عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء Number of**

**shares traded for non-Iraqis - purchase**

ومن أجل اختبار الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وتحقيق أهدافها ، والتي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعقوبات الأمريكية على عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية) وبعد تطبيق معادلة الاتجاه العام الخطية ظهرت نتائج عدم معنوية ولمعالجة هذه المشكلة تمت محاولات عدة حتى ظهرت فيها نتائج معنوية منها اخذ اللوغاريتم المزدوج ونصف لوغاريتم من جهة اليسار واخيرا تم الاعتماد على نتيجة اللوغاريتم المزدوج حالة عدم وجود المقطع الصادي لكون القوة التفسيرية اعلى هذا وقد تم تحديد المتغير المستقل وهو الزمن والمتغير التابع وهو عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية .

اظهرت نتائج الاختبار عدم معنوية النماذج الخطية للاتجاه العام وللترات الثلاث لمؤشر عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء ( قبل العقوبات ، بعد العقوبات ، وللفترة الزمنية الكلية ) ولمعالجة هذه المشكلة تم استعمال نماذج لوغاريتمية ونصف لوغاريتمية علاوة على حذف المقطع الصادي ، اذ ظهرت نتائج الاتجاه العام لمؤشر عدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء وللترات الزمنية الثلاث ( قبل العقوبات ، بعد العقوبات ، وللفترة الزمنية الكلية ) انها معنوية بمستوى دلالة احصائية (5%) باستعمال النموذج الخطي باستبعاد المقطع الصادي كما موضحة في المعادلات الآتية :

$$\text{LOG (Y1)} = 6.86 \text{ LOG (t)} \quad 1. \text{ الفترة قبل العقوبات}$$

$$t \text{ Stat } (\beta) = 14.46 \quad R^2 = 0.878 \quad \text{RSS}_1 = 254.709$$
$$\text{LOG Y2} = 5.1456 \text{ LOG (t)} \quad 2. \text{ الفترة بعد العقوبات}$$

$$t \text{ Stat}(\beta) = 92.788 \quad R^2 = 0.997 \quad \text{RSS}_2 = 4.896$$

3. الفترة الزمنية الكلية LOG Y3= 5.780 LOG (t)

$$t Stat(\beta) = 23.933 \quad R^2 = 0.914 \quad RSSc = 331.82$$

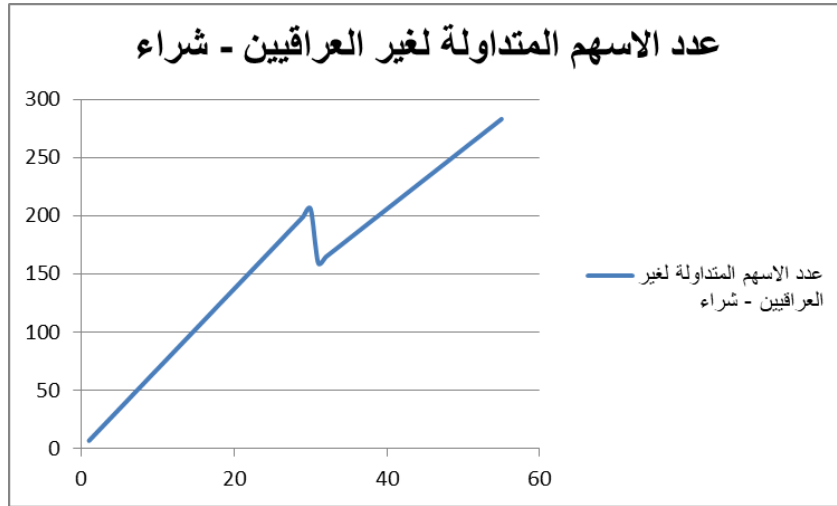
وبناء على هذه النتائج تجري اختبار شاو اختبار (F) وكالاتي :

$$F = \frac{331.82 - (254.709 + 4.896)/2}{(254.709 + 4.896)/55 - 4}$$

$$F = 39.687$$

بما ان قيمة ( $F^c$ ) الجدولية عند مستوى معنويه (5%) وبدرجات حرية (2,53) تساوي 3.15 وهي اقل من قيمة ( $F^*$ ) المحتسبة والتي تساوي (39.7) هذا يعني اننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بانها لا يوجد انكسار هيكلي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود انكسار هيكلي اي ان العقوبات الامريكية اثرت على الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية كما موضح في الشكل البياني الآتي :

شكل (1) الانكسار الهيكلي لعدد الاسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية.



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج اختبار تحليل الاتجاه العام للمدة من (2022/11/20) ولغاية (2023/7/13).

## 2. القيمة المتداولة لغير العراقيين – شراء - Traded value for non-

### Iraqis – purchase

ومن أجل اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وتحقيق أهدافها ، والتي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعقوبات الأمريكية على القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية) وبعد تطبيق الاتجاه العام ظهرت نتائج غير معنوية ولمعالجة هذه المشكلة تمت محاولات عدة حتى ظهرت فيها نتائج معنوية منها اخذ اللوغاريتم المزدوج ونصف لوغاريتم من جهة اليسار واخيرا تم الاعتماد على نتيجة اللوغاريتم المزدوج حالة عدم وجود المقطع الصادي لكون القوة التفسيرية عالية وتساوي 92% بالرغم من انها ظهرت معنوية بتطبيق نصف لوغاريتم جهة اليسار لكن القوة التفسيرية كانت اقل ، وقد تم تحديد المتغير المستقل وهو الزمن والمتغير التابع وهو القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية. اظهرت نتائج الاختبار عدم معنوية النماذج الخطية للاتجاه العام وللترات الثلاث لمؤشر القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء (قبل العقوبات ، بعد العقوبات ، وللفترة الزمنية الكلية ) ولمعالجة هذه المشكلة تم استعمال نماذج لوغاريتمية ونصف لوغاريتمية علاوة على حذف المقطع الصادي ، اذ ظهرت نتائج الاتجاه العام لمؤشر عدد القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء وللترات الزمنية الثلاث ( قبل العقوبات ، بعد العقوبات ، وللفترة الزمنية الكلية ) انها معنوية بمستوى دلالة احصائية (5%) باستعمال النموذج الخطي باستبعاد المقطع الصادي كما موضحة في المعادلات الآتية :

$$\text{LOG (Y1)} = 7.057 \text{ LOG (t)} \quad 1. \text{ الفترة قبل العقوبات}$$

$$t \text{ Stat}(\beta) = 14.78 \quad R^2 = 0.8828 \quad \text{RSS}_1 = 257.963$$
$$\text{LOG Y2} = 5.402 \text{ LOG (t)} \quad 2. \text{ الفترة بعد العقوبات}$$

$t Stat(\beta) = 115.373$        $R^2 = 0.749878$        $RSS_2 = 3.4902$   
LOG Y3= 6.015 LOG (t)      3. الفترة الزمنية الكلية

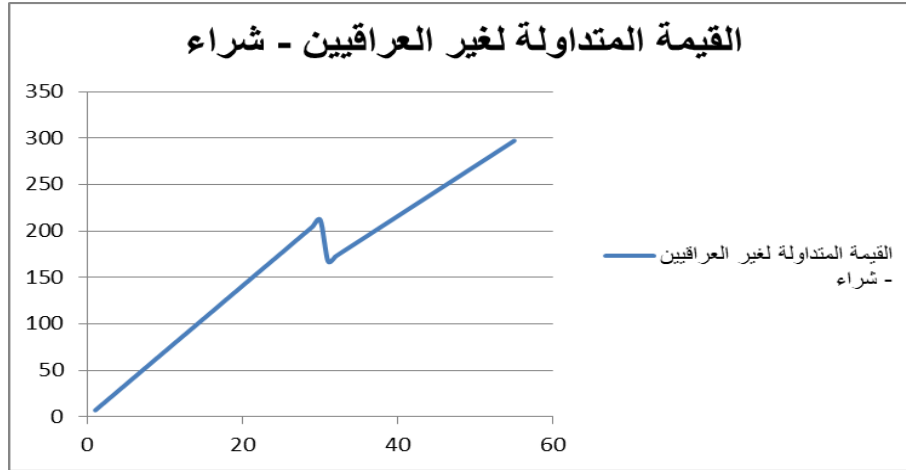
$t Stat(\beta) = 25.0194$        $R^2 = 0.921$        $RSSc = 328.738$   
وبناء على هذه النتائج تجري اختبار شاو اختبار (F) وكالاتي :

$$F = \frac{328.738 - (257.963 + 3.4902) / 2}{(257.963 + 3.4902) / 55 - 4}$$

**F=38.625**

بما ان قيمة ( $F^c$ ) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وبدرجات حرية (2,53) تساوي 3.15 وهي اقل من قيمة ( $F^*$ ) المحتسبة التي تساوي (38.625) هذا يعني اننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بانها لا يوجد انكسار هيكل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود انكسار هيكل اي ان العقوبات الامريكية اثرت على القيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية كما موضح في الشكل الآتي :

شكل (2) الانكسار الهيكل للقيمة المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية.



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج اختبار تحليل الاتجاه العام للمدة من (2022/11/20) ولغاية (2023/7/13).

## الاستنتاجات

اعتمادا على ما تم طرحه في مفاصل الدراسة يمكننا التوصل الى النتائج الآتية:

1. أن العقوبات الدولية ليست ظاهرة أو أسلوبا جديدا للصراع ما بين البلدان بل هي تمتد عبر التاريخ وقبل الميلاد .

2. لا يوجد تعريف محدد قانوني أو دولي للعقوبات ، وتتراوح أنواع العقوبات لأشكال عدة منها المفروضة على الافراد والشركات والحكومات ومنها ما يسمى بالعقوبات الذكية والسياسية والاقتصادية والعقوبات الشاملة وغيرها .

3. اتضح من نتائج التحليل القياسي أن جميع المتغيرات المستعملة في الدراسة معنوية اي ان العقوبات الامريكية لها تأثير بشكل غير مباشر على سوق العراق للأوراق المالية وعليه تم نفي الفرضيات الفرعية للدراسة وقبول الفرضيات البديلة وكالاتي :

- أثرت العقوبات الامريكية ع المصارف العراقية في خفض المتوسط الاسبوعي لقيمة التداول لغير العراقيين -شراء في سوق العراق للأوراق المالية.
- أثرت العقوبات الامريكية ع المصارف العراقية في خفض المتوسط الاسبوعي لعدد الأسهم المتداولة لغير العراقيين - شراء في سوق العراق للأوراق المالية.

## التوصيات

- و باعتماد على الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، توصي الباحثة بما يأتي:
1. اتخاذ بعض الإجراءات من قبل البنك المركزي بحق المصارف العاملة في العراق والتزامهم بالقوانين والمعايير الدولية وذلك لكي نجنب المصارف من مخاطر العقوبات.
  2. استعمال بعض الإجراءات أو السياسات التي تعمل التقليل من مخاوف المستثمر الأجنبي ومخاطره للتداول في سوق العراق للأوراق المالية.
  3. البحث على اجراء دراسة بشكل تفصيلي اكثر حول اثار العقوبات على مؤشرات التداول لهذه المصارف التي تحت طائلة العقوبات من حيث قيمتها السوقية وحجم المصرف وذاك لغرض معرفة مقدار التأثير في هذه المصارف والتعامل معها فضلا عن تعزيز دراستنا الحالية.

## References

### A. Books :

1. Jentleson, B. W. (2022). *Sanctions: What everyone needs to know*®. Oxford University Press.
2. Prusa, T. J. (2008). *Economic Sanctions Reconsidered*, Gary Hufbauer, Jeffrey Schott, Kimberly Elliott, Barbara Oegg, Peterson Institute for International Economics (2007).

### B. Journals and Periodicals and conferences

1. Heydarian, S., Pahlavani, M., & Mirjalili, S. H. (2022). *The impact of financial sanctions on capital Inflow and Outflow (case of Iran)*. *Journal of Money and Economy*, 17(1), 67-88.



2. Felbermayr, G., Morgan, T. C., Syropoulos, C., & Yotov, Y. V. (2021). Understanding economic sanctions: Interdisciplinary perspectives on theory and evidence. *European Economic Review*, 135, 103720.
3. Lee, H. B. (2008). Using the Chow test to analyze regression discontinuities. *Tutorials in Quantitative Methods for Psychology*, 4(2), 46-50.
4. Hansen, B. E. (2001). The new econometrics of structural change: Dating breaks in US labor productivity. *Journal of Economic perspectives*, 15(4), 117-128.
5. Abiola, A., & Adefabi, R. A. (2021). Estimating the Gross Domestic Product of Nigeria During Military and Civilian Regimes: a Chow Test. *Acta Economica*, 19(34), 25-43.
6. Muthuramu, P., & Maheswari, T. U. (2019). Tests for structural breaks in time series analysis: A review of recent development. *Shanlax International Journal of Economics*, 7(4), 66-79.
7. Eke, F. A., Eke, I. C., & Inyang, O. G. (2015). Interest rate and commercial banks' lending operations in Nigeria: A structural break analysis using chow test. *Global Journal of Social Sciences*, 14(1), 9-22.
8. Radwan, Mustafa Ahmed Hamed. (2018). Economic and social effects of economic sanctions. *Journal of Legal and Economic Research (Mansoura)*, 8(66), 779-836.
9. Al-Daruzi, Al-Shaima Fouad. (2022). "Smart sanctions according to the rules of international humanitarian law." *Journal of the College of Islamic and Arab Studies for Girls in Damanhour*, 7(2), 969-1028.
10. Ammar, Radwa (2020). "US sanctions on some Arab countries," *Afaq Arab Regional Magazine*, (7).
11. Al-Salem, Ahmed Jabr Salem & Muhammad, Shahad Jassim (2021). "Analysis of the impact of exchange rate changes on the performance of the trading volume index in the Iraq Stock

Exchange. An applied study in the Iraq Stock Exchange for the period (2005-2021)." Gulf Economic Journal. Number (50).

12. Al-Battat, Montazer Fadel Saad & Judeh, Nadwa Hilal (2011). "Analysis of the Repercussions of the Global Financial Crisis, Causes and Effects," Gulf Economic Journal, Issue (19).

#### C. University theses and dissertations

1. Brown, C. S. T. (2020). The Effects of US Sanctions in Venezuela.
2. 1.Tabina Adel. (2012) International economic sanctions between legitimacy and humanitarian considerations, doctoral thesis, Mohamed Kheidar University, Biskra, Faculty of Law and Political Science, Department of Law.
3. 1. Malika, Ben Moussa. (2023). "Smart sanctions as a basis for implementing international obligations." Master's thesis. Abdelhamid Ben Badis University of Mostaganem, Faculty of Law and Political Sciences, Department of Public Law.

#### D. Official bulletins and reports

1. 1. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research / Annual Statistical Bulletin for 2022.
2. 1. Data for study variables in the Iraqi Stock Exchange 2022-2024.
3. 1. Annual reports of the banks in the study sample for the period 2022.

#### E. Internet sites

1. Test, C. Permutation Methods for Chow Test Analysis an Alternative for Detecting Structural Break in Linear Models. <http://www.astesj.com/>.
2. Otieno, D. J., Omiti, J. M., Nyanamba, T. O., & McCullough, E. B. (2009). Application of Chow test to improve analysis of farmer participation in markets in Kenya. <http://ageconsearch.umn.edu/>.